

الدَّلَائِلُ الْقَضَعِيَّةُ

فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ التَّأْثِيرَ لِلْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ

تَأْلِيْقُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ السَّفُوسِيِّ
(ت ٨٩٥هـ)

بِعَفَايَةِ

فَزَارِ حَمَاهِي

دَارُ الْإِسْلَامِ دَارُ بَيْتِ رَفِيقَةٍ

تُونِسْ

الدَّلَائِلُ الْقَطْعِيَّةُ

فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ التَّأْثِيرَ لِلْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ

الكتاب

الدَّلَائِلُ الْقَطْعِيَّةُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَتْبَعَ التَّأْيِيرَ لِلْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ

بعناية: نزار حَمَّادِي

الناشر: دار الإمام ابن عَرَفَةَ

حَقُوقُ الصَّالِحِ مَحْفُوظَاتٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

الدَّلَائِلُ الْقَطْعِيَّةُ

فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ التَّأْثِيرَ لِلْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ السَّنُوسِيِّ

(ت ٨٩٥هـ)

بعناية

نزار حمادي

مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِ
تُونِسْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ

وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي رحمته الله

أَعْلَمَ شَرَحَ اللَّهُ صُدُورَ جَمِيعِنَا لِكَمَالِ التَّوْحِيدِ، وَمَنْ
عَلَيْنَا بِحُسْنِ الْفَهْمِ وَالْهِدَايَةِ وَالتَّسْديدِ، أَنَّ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ
وَعِيزَهُ مِنْ أَيْمَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ نَقَلُوا إِجْمَاعَ السَّلَفِ الصَّالِحِ
قَبْلَ ظُهُورِ الْبِدْعِ عَلَى أَنْ لَا خَالِقَ لِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ إِلَّا
اللَّهُ تَعَالَى ^(١)، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ
تَعَالَى فِي أَثَرٍ مَا جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

(١) قال الإمام السنوسي: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ لِكُلِّ مُمْكِنٍ يَبْرُزُ إِلَى الْوُجُودِ،
ذَاتًا كَانَ أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا، لَا يَشَارِكُهُ تَعَالَى فِي مِلْكِ جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ شَيْءٌ، أَيْ
شَيْءٌ كَانَ، وَإِنَّ التَّأْثِيرَ وَإِيجَادَ الْمُمْكِنَاتِ خَاصِيَّةٌ مِنْ خَوَاصِهِ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ
ثُبُوتُهَا لِغَيْرِهِ. (شرح العقيدة الكبرى، ص ٤٤٣)

ثُمَّ إِيَّاجَاهُ سُبْحَانَهُ لِمَا يُوْجَدُ مِنَ الْحَوَادِثِ تَارَةً يَكُونُ
بِإِيَّاجَادِ بَعْضِهَا غَيْرَ مَقْرُونٍ بِحَادِثٍ يَكُونُ شِبْهَ الْأَمَارَةِ
عَلَيْهِ، وَتَارَةً يَكُونُ بِإِيَّاجَادِ بَعْضِهَا مَقْرُونًا بِحَادِثٍ آخَرَ
يَكُونُ كَالْأَمَارَةِ عَلَيْهِ، وَيَطْرُدُ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ الْاِقْتِرَانُ بَيْنَهُمَا
فِي غَالِبِ الْعَادَةِ حَتَّى تَوَهَّمَ مَنْ لَمْ يُمَعِّنِ النَّظَرَ الصَّحِيحَ
فِي الْوَحْدَانِيَّةِ أَنَّ هَذَا الْحَادِثَ هُوَ الَّذِي أَثَّرَ فِيهَا أُفْتَرَنَ
بِهِ، إِمَّا بِطَبْعِهِ كَمَا يَقُولُ الطَّبَّائِعِيُّونَ، وَإِمَّا بِقُوَّةٍ أَوْدَعَهَا
اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِمَّنْ يَنْطِقُ بِالْإِسْلَامِ، وَكِلَا
الْفَرِيقَيْنِ ضَالٌّ قَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ^(١).

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا النَّوعِ مَا طَرَدَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ بِهِ فِي
الْغَالِبِ مِنْ خَلْقِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَكْلِ الطَّعَامِ، وَالرَّيِّ عِنْدَ

(١) قال الإمام السنوسي: اختياره - جَلَّ وَعَلَا - خَلَقَ شَيْءٌ عِنْدَ خَلْقِهِ شَيْئًا آخَرَ لَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِأَحَدٍ مَخْلُوقِهِ أَثَرًا فِي مَخْلُوقِهِ الْآخَرِ، لَا بِالْاِخْتِيَارِ وَلَا بِغَيْرِهِ، بَلْ
وِجُودُهُ وَعَدَمُهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّأَثُّرِ سَوَاءً. (شرح العقيدة الكبرى، ص ٢٧٢)

شُرِبِ الْمَاءِ، وَالْقَطْعِ وَنَحْوِهِ عِنْدَ مَسِّ الْحَدِيدِ، وَالسَّتْرِ
وَنَحْوِهِ عِنْدَ لُبْسِ الثَّوبِ، وَالْأَخْتِرَاقِ وَنَحْوِهِ عِنْدَ مَسِّ
النَّارِ، وَالنَّبَاتِ وَنَحْوِهِ عِنْدَ الْمَطَرِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا
يُعَدُّ وَلَا يَنْحَصِرُ كَثْرَةً.

فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَنَحْوُهَا تَوَهَّمُ فِيهَا الْجَهْلَةُ الَّذِينَ لَمْ
يَكْمُلْ تَوْحِيدُهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى أَنَّ لَهَا أَثَرًا مَا فِيهَا قَارَنَهَا، إِمَّا
بِطَبْعِهَا، وَإِمَّا بِسِرٍّ أَوْدَعَ فِيهَا.

وَإِنَّمَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُنْفَرِدُ بِإِيجَادِ جَمِيعِ ذَلِكَ بِلَا
وَاسِطَةٍ، وَجَعَلَ سُبْحَانَهُ تِلْكَ الْأُمُورَ شَبَهَ الْأَبْوَابِ يُوقِفُ
تَعَالَى عِنْدَهَا مَنْ شَاءَ أَنْ يَخْلُقَ لَهُ عِنْدَهَا مَا شَاءَ مِمَّا
جَرَتْ عَادَاتُهُ تَعَالَى بِمَحْضِ اخْتِيَارِهِ أَنْ يُوْجِدَهُ عِنْدَهَا.

وَهَذَا الْأَعْتِقَادُ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، وَهُوَ الَّذِي
يَشْهَدُ لَهُ الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ، وَيَشْهَدُ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ

وإِجْمَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ قَبْلَ ظُهُورِ الْبِدْعِ عَلَى مَا نَقَلَهُ
إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي «الْإِرْشَادِ»^(١).

وَمِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ الصَّرِيحَةِ فِي صِحَّةِ هَذَا الْاِعْتِقَادِ
وَبُطْلَانِ مَا عَدَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ، وَقَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ
خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ

(١) قال إمام الحرمين: اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء وأضطراب
الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين، لا خالق سواه ولا مخترع إلا هو.
وهذا مذهب أهل الحق، فالحوادث كلها حدثت بقدره الله تعالى. (الإرشاد،
ص ١٨٧)

﴿٤٩﴾ [القمر: ٤٩] ، وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] ، وَنَحْوُ

ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْحَصِرُ فِي الْقُرْآنِ (١).

وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّ الشَّبَعَ الْمَوْجُودَ عِنْدَ أَكْلِ الطَّعَامِ هُوَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، فَيَجِبُ انْتِدْرَاجُهُ فِي عُمُومِ تِلْكَ الْآيَاتِ ، فَيَكُونُ مَخْلُوقًا لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ، وَإِذَا كَانَ مَخْلُوقًا لَهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ لِلطَّعَامِ فِيهِ أَثَرٌ أَصْلًا ؛ إِذْ لَوْ أَثَرُ الطَّعَامِ فِي وُجُودِهِ إِمَّا بِطَبْعِهِ أَوْ بِقُوَّةٍ أُودِعَتْ فِيهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ ، وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ﴾ ﴿٤٩﴾ [القمر: ٤٩] ، وَإِبْطَالٌ لِعُمُومِ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا فِي مَعْنَاهَا ، وَذَلِكَ

(١) ومنها أيضا قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿١٦﴾ [الرعد: ١٦] . وقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ١١] . وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] . وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٦﴾ [الصفات: ٩٦] .

مُخَالِفٌ لِمَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْمُفَسِّرِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
 مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ بَاقِيَةٌ عَلَى عُمُومِهَا، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا
 إِلَّا ذَاتُ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ وَصِفَاتُهُ^(١)؛ لِأَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى
 وَصِفَاتِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَلَيْسَتْ بِمَخْلُوقَةٍ، لَا لَهُ
 تَعَالَى، وَلَا لغيرِهِ؛ لِوُجُوبِ الْقَدَمِ وَالْبَقَاءِ لِذَاتِهِ جَلَّ وَعَزَّ
 وَلِصِفَاتِهِ.

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى وَفِي مَعْنَاهَا صِفَاتُهُ لَا
 دُخُولَ لَهَا أَصْلًا فِي هَذِهِ الْعُمُومَاتِ حَتَّى تَحْتَاجَ إِلَى

(١) قال الإمام «ابن عرفة» في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الفتح: ٢١]: مذهبا أن المستحيل لا يصدق عليه «شيء»، فيبقى النظر هل يطلق على الواجب «شيء» لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]؟ أم لا يطلق عليه «شيء»؟ فإن قلنا: يصح الإطلاق، وجب التخصيص في الآية، فيكون عامًّا مخصوصًا. وإن قلنا بعدم صحته فيبقى النظر هل المراد بالقدرة الإحداث أو الصلاحية؟ فإن أريد الإحداث فهي مخصوصة، وإن أريد الصلاحية فهو عامٌّ - في غير الذات القديمة والصفات القديمة - غير مخصوص. تقييد البسيطي (منح، ص ٤١٩)

خُرُوجَهَا بِالتَّخْصِصِ مِنْهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ - بِكَسْرِ
الطَّاءِ - لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ .

وَبِالْجُمْلَةِ فَذَاتُهُ - جَلَّ وَعَلَا - وَصِفَاتُ ذَاتِهِ خَارِجَةٌ
مِنْ حُكْمِ الْعُمُومَاتِ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ
سَائِرِ الْكَائِنَاتِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ تِلْكَ
الْآيَاتِ بِاجْتِمَاعِ مِنْهُمْ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا الرَّيُّ الْمَوْجُودُ إِثْرَ شُرْبِ الْمَاءِ هُوَ شَيْءٌ
مِنَ الْأَشْيَاءِ ، وَالسَّتْرُ الْمَوْجُودُ مَعَ لُبْسِ الثِّيَابِ هُوَ أَيْضًا
شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، وَمِثْلُهُ الْاِحْتِرَاقُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ مَسِّ
النَّارِ ، وَالنَّبَاتُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ الْأَمْطَارِ ، وَالضَّوُّ الْمَوْجُودُ
عِنْدَ الشَّمْسِ وَالسَّرَاجِ وَنَحْوِهِمَا ، وَالظِّلُّ الْمَوْجُودُ عِنْدَ
الْجُدَرَاتِ وَنَحْوِهَا ، وَأَنْكِسَارُ صَوْتِي الْمَائِنِ الْحَارِّ

وَالْبَارِدِ عِنْدَ تَلَاطِمِهِمَا^(١)، كُلُّ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ،
فَيَجِبُ أَنْدِرَاجُ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ
شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [القمر: ٤٩]، وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْآيَاتِ.

وَكُلُّ مَنْ جَعَلَ لِنَلِكِ الْأَشْيَاءِ الْمُقَارِنَةِ تَأْثِيرًا فِيمَا
قَارَنَهَا إِمَّا بِطَبْعِهَا أَوْ بِقُوَّةِ أَوْدَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا فَقَدْ
أَخْرَجَهَا عَلَى الْقَطْعِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ
يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ يُؤَثِّرُ فِي وُجُودِهِ مُؤَثِّرَانِ، فَلَزِمَ هَذَا
الْقَائِلُ أَنْ يَكُونَ مُكَذِّبًا لِلْبُرْهَانِ الْعَقْلِيِّ الدَّالِّ عَلَى وُجُوبِ
الْوَحْدَانِيَّةِ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ
وَالْأَفْعَالِ، وَمُكَذِّبًا لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِتَصْرِيحِهِ تَعَالَى فِي
آيَاتٍ كَثِيرَةٍ بِأَنَّهُ الْمُنْفَرِدُ بِاخْتِرَاعِ جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ جُمْلَةً
وَتَفْصِيلًا، وَمُكَذِّبًا لِلْسُّنَّةِ إِذْ قَدْ جَعَلَ ﴿لِللَّهِ﴾ مِنْ أَرْكَانِ

(١) وذلك بحصول كيفيةٍ ثالثةٍ للماء وهي كونهُ فاتِرًا. (راجع تفصيل ذلك في

شرح الكبرى للمصنف، ص ٢٧٤)

الإِيمَانِ الإِيمَانَ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ حُلُولُهُ وَمُؤَرَّهُ، وَمَا مَعْنَى
 الإِيمَانِ بِالْقَدَرِ إِلَّا التَّصَدِيقُ بِأَسْتِنَادِ جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ
 جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا إِلَى إِرَادَتِهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ الْأَزَلِيَّتَيْنِ، وَأَنَّ
 عِلْمَهُ تَعَالَى أَزَلًا مُحِيطٌ بِجَمِيعِ ذَلِكَ.

وَقَدْ قَالَ (عليه السلام) فِي الْمُبْتَدَعَةِ الَّذِينَ يَنْسُبُونَ أَفْعَالَ
 الْعِبَادِ إِلَى قُدْرِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجْهُوسٌ هَذِهِ
 الْأُمَّةُ، وَقَدْ لُعِنُوا عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا».

وَيَلْزَمُ أَيْضًا هَذَا الْقَائِلَ أَنْ يَكُونَ مُكَذِّبًا لِإِجْمَاعِ
 السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي نِسْبَةِ جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
 بِلا واسِطَةٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: فِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْأَثَرِ
 لِتِلْكَ الْمُقَارِنَاتِ الْعَادِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْمَطَرِ:
 ﴿يُنِثُّ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعُ﴾ [النحل: ١١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِحْيَيْنَاهُ﴾

بَلَدَةً مَّيِّتًا ﴿ق: ١١﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْنَا يَنَارُ كُونِي بَرْدًا﴾ [الأنبياء: ٦٩] ، فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ النَّارَ هِيَ الَّتِي تُحْرِقُ ، وَنَحْنُو ذَلِكَ مِمَّا هُوَ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَمَا أَخْبَرَ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ عَنْهُ: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ تُحْكِمُكُمُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] ، وَالْمُحْكَمُ: هُوَ الَّذِي اتَّضَحَ مَعْنَاهُ ، وَالْمُتَشَابِهُ: هُوَ مَا أَشْكَلَ مَعْنَاهُ ، فَقَدْ ذَكَرَ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ أَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ آيَاتٍ اتَّضَحَ مَعْنَاهَا عَقْلًا وَشَرْعًا وَلُغَةً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ، بَعْدَ إِخْرَاجِ ذَاتِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ وَصِفَاتِهِ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ .

وَلَنَا أَنْ نَقُولَ: لَا مَدْخَلَ لِذَاتِهِ جَلَّ وَعَزَّ وَصِفَاتِهِ فِي هَذَا الْعُمُومِ حَتَّى نَحْتَاجَ إِلَى التَّخْصِصِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ .

وَمِنْهَا مَا أَشْكََلَ مَعْنَاهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْمَطَرِ: ﴿يُنِثُ
لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ﴾ [النحل: ١١] ، وَنَحْوُهُ مِمَّا يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ ثُبُوتَ
أَثَرٍ لِغَيْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ .

وَإِنَّمَا كَانَ مُشْكِلًا لِأَنَّ ظَاهِرَهُ مُعَارِضٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ
الْبُرْهَانُ الْقَطْعِيُّ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ قَبْلَ ظُهُورِ
الْبِدْعِ مِنْ أَنْفِرَادِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ بِإِيجَادِ جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ
كُلَّهَا جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا بَلَا وَاسِطَةً ، وَأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِكُلِّ مَا
سِوَاهُ تَعَالَى عُمُومًا .

وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: إِنَّ الْخَلْقَ أَخْصَّ أَوْصَافِ الْبَارِي

تَعَالَى ^(١)، يَغْنِي أَنَّهُ وَصَفُ اخْتَصَّ بِهِ تَعَالَى وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَثْبُتَ لِشَيْءٍ مِمَّا سِوَاهُ.

وَلِهَذَا أَجَابَ بِمَعْنَاهُ الْكَلِيمُ عليه السلام حِينَ سَأَلَهُ فِرْعَوْنُ فَقَالَ: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ^[الشعراء: ٢٣ - ٢٤]، فَأَجَابَهُ بِالْخَاصَّةِ الَّتِي لَا يُشَارِكُهُ تَعَالَى فِيهَا شَيْءٌ مِمَّا سِوَاهُ وَهُوَ أَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِ كُلِّهِ جَوَاهِرِهِ وَأَعْرَاضِهِ، أَيُّ: هُوَ الْمَالِكُ لِإِيجَادِ جَمِيعِ ذَلِكَ وَإِعْدَامِهِ، لَا شَرِيكَ مَعَهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ أَصْلًا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ تَأْثِيرُ لَشَيْءٍ مِمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ رَبًّا لِأَثَرِهِ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي مَلَكَ إِيجَادَهُ،

(١) قال الأستاذ ابن فورك حاكيا عن الشيخ أبي الحسن الأشعري: معنى وصفنا له بأنه إله أن له الإلهية، وفسر الإلهية بأنها هي قدرته على اختراع الجواهر والأعراض. وذكر أن ذلك أسدُّ الأقوالِ المقولة في معنى الإله. (مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ص ٤٧)

وَذَلِكَ مُبْطَلٌ لِحُجُوبِ الْكَلِمِ ﷺ بِتَعْمِيمِ رَبُّوبِيَّتِهِ
تَعَالَى لِجَمِيعِ مَا سِوَاهُ.

فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ بِهَذَا إِشْكَالُ كُلِّ آيَةٍ أَقْتَضَى ظَاهِرُهَا
إِسْنَادَ شَيْءٍ مِنَ التَّأْثِيرِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَوَجَبَ أَنْ يُرَدَّ
جَمِيعُ ذَلِكَ الْمُشْكِالِ بِالتَّأْوِيلِ لِمَا اتَّضَحَ مَعْنَاهُ مِنَ
الآيَاتِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]
وَنَحْوِهِ ؛ إِذْ هَذِهِ الْآيَةُ وَنَحْوُهَا مُحْكَمَةٌ ، أَيُّ : وَاضِحَةٌ
الْمَعْنَى ، يُؤَيِّدُهَا الْعَقْلُ وَالْإِجْمَاعُ .

وَقَدْ ذَكَرَ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ أَنَّ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَةَ - أَيِ
الْمُتَضَحَّةِ الْمَعْنَى - هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، أَيُّ : هُنَّ أَصْلُ
لِلْكِتَابِ ، يُرَدُّ إِلَيْهَا بِالتَّأْوِيلِ مَا تَشَابَهَ وَأَشْكَلَ مَعْنَاهُ كَمَا
يُرَدُّ الْوَلَدُ لِأُمِّهِ .

فَيَجِبُ إِذَا أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ
التَّأثيرُ مِنْ غَيْرِهِ جَلَّ وَعَلَا فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ
وَالتَّسَاعِ الْمَعْهُودِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ إِذِ الْقُرْآنُ نَزَلَ
بِأَلْسِنَتِهِمْ، وَتِلْكَ الْأَشْيَاءُ لَمَّا أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِخَلْقِ
تِلْكَ الْآثَارِ عِنْدَهَا جُعِلَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ كَانَهَا
أَسْبَابٌ مُؤَثِّرَةٌ فِيهَا.

وَعَلَى نَحْوِ هَذَا مَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ مِنْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى
كَيْفَ قَالَ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ لِنَبِيِّهِ
ﷺ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] ،
فَأُثْبِتَ تَعَالَى لَهُ أَنَّهُ رَمَى بِقَوْلِهِ ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ ، ثُمَّ نَفَاهُ تَعَالَى
عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ ، وَإِثْبَاتُ الشَّيْءِ وَنَفْيُهُ مِنْ جِهَةٍ
وَاحِدَةٍ تَنَاقُضُ ، فَالْمَعْنَى إِذَا: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ بِالْحَقِيقَةِ ؛
إِذْ لَا أَثَرَ لَكَ وَلَا لِكُلِّ مَا سِوَاكَ فِي أَثَرِ مَا ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾
عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ وَالتَّسَاعِ ؛ لِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ

الرَّمْيَ مِنْ يَدِكَ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى حَقِيقَةً إِذْ لَا فَاعِلَ سِوَاهُ
جَلَّ وَعَزَّ .

وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ تَوْكِيدًا لِمَعْنَاهَا: ﴿فَلَمْ
تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] ، فَهَذِهِ الْآيَةُ تُرْسِدُ
اللَّبِيبَ لِلتَّأْوِيلِ وَمَعْرِفَةِ الْحَقِيقَةِ فِي كُلِّ مَا وَرَدَ مِنْ نَحْوِ
هَذَا .

وَمِثَالُ الْمُحْكَمِ أَيْضًا وَالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ مَا
سَبَقَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، فَهَذِهِ
آيَةٌ مُحْكَمَةٌ ، أَيْ: وَاضِحَةٌ الْمَعْنَى ، يَشْهَدُ لِظَاهِرِهَا
الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ وَهُوَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَوْ مِثْلُ شَيْءٍ مِنَ
الْحَوَادِثِ لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا ، وَيُعَارِضُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا
خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، وَقَوْلُهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾
[القصص: ٨٨] وَنَحْوُ ذَلِكَ ، لَكِنَّ هَذِهِ آيَاتٌ مُتَشَابِهَةٌ ، أَيْ
لَيْسَتْ وَاضِحَةٌ الْمَعْنَى ؛ إِذْ ظَاهِرُهَا يُوْهِمُ مُمِثْلَتَهُ جَلَّ

وَعَلَا لِبَعْضِ الْحَوَادِثِ فِي التَّصَافِ بِعُضْرِ الْوَجْهِ وَعُضْرِ
 الْيَدِ وَنَحْوِهِ، وَالْبُرْهَانُ الْقَطْعِيُّ يَدُلُّ عَلَى أَسْتِحَالَةِ ذَلِكَ،
 فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا إِذَا أَنْ نَرَدَّ هَذَا الْمُشْكِالَ بِالتَّأْوِيلِ لِأَمِّهِ
 الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
 [الشورى: ١١]، وَالتَّأْوِيلُ فِي ذَلِكَ مَعْلُومٌ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ
 الْعُلَمَاءِ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا مَا لَا يَنْحَصِرُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
 مِنَ الْوَاضِحِ وَالْمُشْكِالِ.

فَمَنْ تَمَسَّكَ بِالْوَاضِحِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ
 وَرَدَّ إِلَيْهِ الْمُشْكِالَ فَقَدْ نَجَا مِنْ جَمِيعِ الْمَهَالِكِ وَفَازَ
 بِالسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ.

وَمَنْ تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْمُشْكِالِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُحْكَمِ
 الْوَاضِحِ الَّذِي يَشْهَدُ لَهُ الْعَقْلُ وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ، أَوْ حَاوَلَ
 بِعَقْلِهِ الْفَاسِدِ أَنْ يَرُدَّ الْمُحْكَمَ إِلَى الْمُتَشَابِهِ الْمُشْكِالِ فَقَدْ
 هَلَكَ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ فَيَمَنْ هَلَكَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ، وَمَا يَفْعَلُ

هَذَا إِلَّا مَنْ فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ وَجَهَالَةٌ مُرَكَّبَةٌ كَمَا قَالَ مَوْلَانَا
 جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ
 الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۚ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [٧]

• عمران: ٧

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْتَّمَسْتُ فِي عَقَائِدِ الْإِيمَانِ بِطَوَاهِرِ الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْبُزْهَانِ الْعَقْلِيِّ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ
 الْكُفْرِ، وَبِذَلِكَ ضَلَّتِ الْحَشَوِيَّةُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَنْوَاعَ الشَّرْكِ سِتَّةٌ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْ جَمِيعِهَا إِلَى
 الْمَمَاتِ بِفَضْلِهِ:

- الْأَوَّلُ مِنْهَا: شِرْكُ الْأَسْتِقْلَالِ، وَهُوَ شِرْكُ الْمَجْجُوسِ
 لَعَنَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِقَوْلِهِمْ بِثُبُوتِ إِلَهَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ أَحَدُهُمَا
 لَا يَخْلُقُ إِلَّا الْخَيْرَ، وَالثَّانِي لَا يَخْلُقُ إِلَّا الشَّرَّ.

- الثَّانِي: شِرْكُ التَّبَعِضِ وَهُوَ شِرْكُ النَّصَارَى لِقَوْلِهِمْ
بِأَنَّ إِلَهَهُ تَرَكَّبَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقَانِيمَ، أَيِ أَصُولٍ، وَالْمَجْمُوعُ
مِنْهَا إِلَهٌ، وَأَبْعَاضُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَهٌ. تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا
يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

- الثَّالِثُ: شِرْكُ التَّقْرِيبِ وَهُوَ شِرْكُ قُدَمَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ
لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْبُودَاتِهِمْ الَّتِي عَبَدُوهَا وَسَمَوْهَا إِلَهَةً: ﴿مَا
نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] •

- الرَّابِعُ: شِرْكُ التَّقْلِيدِ، كَقَوْلِ مُتَأَخَّرِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي
مَعْبُودَاتِهِمْ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُهُتَدُونَ﴾
[الزخرف: ٢٢] •

- الْخَامِسُ: شِرْكُ الْأَسْبَابِ وَهُوَ اعْتِقَادُ شَيْءٍ مِنْ
التَّأَثِيرِ لِلْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ كَالطَّعَامِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ وَالثِّيَابِ
وَالْحَدِيدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْحَصِرُ. وَفِي مَعْنَاهُ اعْتِقَادُ

التَّأْثِيرِ لِلْحَيَوَانَاتِ فِي أَفْعَالِهَا مِنْ حَرَكَاتِهَا وَسَكَنَاتِهَا
وَنَحْوِهَا بِقُدْرِهَا وَقُوَاهَا عَلَى وَفْقِ إِرَادَاتِهَا.

- السَّادِسُ: شِرْكُ الْأَغْرَاضِ وَهُوَ شِرْكُ الرِّيَاءِ فِي
الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ بِأَنْ يَقْصِدَ بِهَا غَرَضًا دُنْيَوِيًّا، وَقَدْ قَالَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرِّيَاءِ: «إِنَّهُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ».

وَحُكْمُ الْأَرْبَعَةِ الْأَنْوَاعِ الْأَوَّلِ الْكُفْرِ فِي أَصْحَابِهَا
بِاجْتِمَاعٍ، وَأَمَّا الْخَامِسُ - وَهُوَ شِرْكُ الْأَسْبَابِ وَمَا فِي
مَعْنَاهَا - فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَعْتَقِدَ لَهَا التَّأْثِيرَ بِطِبَاعِهَا، فَهَذَا كَافِرٌ
بِاجْتِمَاعٍ.

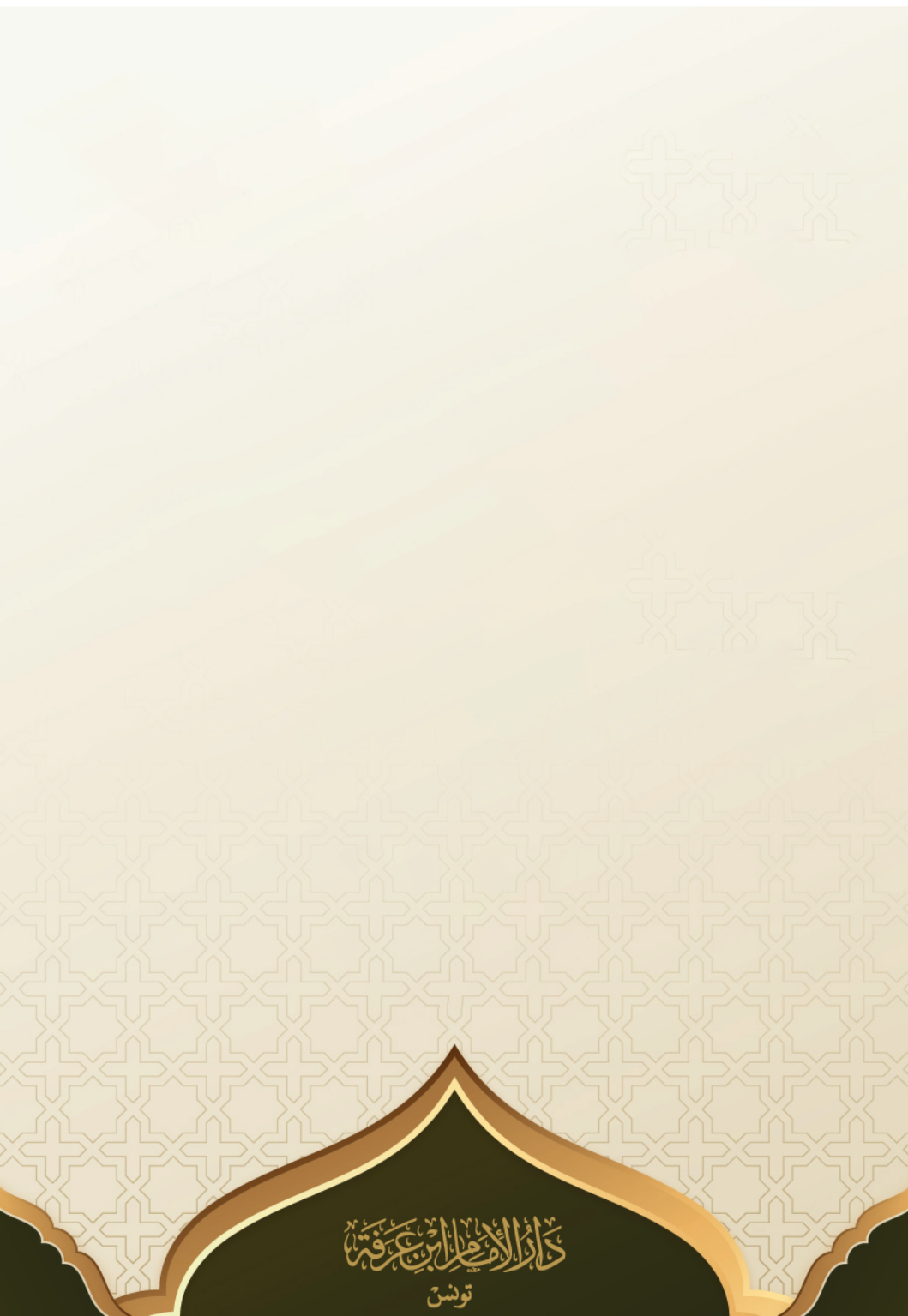
- الثَّانِي: أَنْ يَعْتَقِدَ لَهَا التَّأْثِيرَ بِقُوَّةٍ وَضَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى
فِيهَا، فَهَذَا مُبْتَدِعٌ فَاسِقٌ بِاجْتِمَاعٍ. وَفِي كُفْرِهِ قَوْلَانِ.

وَأَمَّا السَّادِسُ وَهُوَ شِرْكُ الْأَعْرَاضِ فَحُكْمُهُ الْمَعْصِيَةُ
وَبِإِطْلَاقِ قَبُولِ الْعَمَلِ لِمَا فِي الْحَدِيثِ حِكَايَةً عَنِ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ
وَشَرِيكَهُ». وَ«أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرِيكِ». وَلَا كُفْرَ
فِي هَذَا الْقِسْمِ إِنْ سَلِمَ صَاحِبُهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ الَّتِي
قَبْلَهُ، وَالْخَوْفُ عَلَيْهِ مِنَ الْخَامِسِ قَوِيٌّ جِدًّا؛ إِذْ هُوَ
الْحَامِلُ عَلَى الرِّيَاءِ فِي الْغَالِبِ^(١).

وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا.

(١) قَالَ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ: الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ الَّذِينَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمُ
بِالْبَرَاءَةِ مِنْ أَنْوَاعِ الشُّرْكِ كُلِّهَا وَنَوَّرَ قُلُوبَهُمْ بِحَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ الْمُنْجِيَةِ بِفَضْلِ اللَّهِ
تَعَالَى مِنَ الْخُلُودِ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِمَخْلُوقٍ أَيْ مَخْلُوقٍ كَانَ - فِي أَثَرِ
مَا عَمُومًا، لَا بِالْمُبَاشَرَةِ، وَلَا بِالتَّوَلُّدِ، أَيْ: لَا بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَلَا بِوَاسِطَةٍ. (شرح
العقيدة الوسطى، ص ٣٧٠)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تونس